الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

بعد أن سحرت الملايين

هل فقدت الاشتراكية بريقها؟

كانت وما زالت مفاهيم العدالة والمساوة بين الافراد والمجتمعات الهاجس الاول على مر عصور التاريخ . ومنذ البدايات الاولى لعصر المدنية والتحول من المجتمعات القبلية الى اخرى اكثر تطورا اسست لقيام ونشوء الدول آنذاك،ظهرت على أيدي المصلحين دعوات لإنصاف الطبقات المسحوقة في المجتمع وتخفيف حدة معاناتهم .. دعوات وصرخات تطورت لتبشر في نهايه القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بالافكار الاشتراكية التي بدأت بالظهور بمختلف تسمياتها العلمية التي نادى بها كارل ماركس منذ إعلانه مع إنجلز البيان الشيوعي الاول الذي حددا فيه الطابع الاستغلالي للرأسمالية ودعوة الطبقة العاملة للثورة عليه، او الاشتراكية الديمقراطية التي ظهرت في إنكلترا لتنتشر بعدها في بقية الدول الأوروبية وهي لا تؤمن بصراع الطبقات وترفض الاستيلاء على الحكم بالقوة وتدعو لاتباع الاساليب الديمقراطية وتأميم الصناعات الر ئيسية وتخفيف الفوارق الطبقية، وتشير المصادر ومنها القاموس السياسي الى ان هذا النوع من الاشتراكية ولد في احضان الفابية التي هي اقرب ما تكون الى جمعية من الاشتراكيين المؤمنين بالتحول التدريجي الى الاشتراكية (عن طريق الانتخابات البرلمانية) وكان لها اثر كبير في توجهات حزب العمال البريطاني .

طارق الجبوري

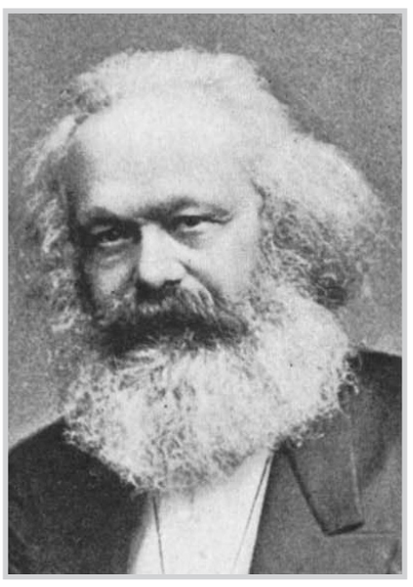

وربما من سوء حظ دعاتها أنها تأسست عام ١٨٨٤(إبان تصارع تيارين الاول يمثله المحافظون والمد الاستعماري ،والآخر تيار الماركسية) .

كما ظهرت الاشتراكية المسيحية في اوروبا خلال القرن التاسع عشرالتي (تقوم فكرتها على اساس التوفيق بين العقيدة المسيحية وبين ظروف المجتمع الجديد المتجه للتصنيع ،وتؤكد الحفاظ على مصلحة الفرد المادية وكرامته الانسانية وتطورت خلال القرن العشرين فأنشأت نقابات العمال المسيحية الاشتراكية الديمقراطية خاصة في فرنسا وايطاليا وألمانيا) ويمكن عد احزاب الاشتراكية الدولية امتدادا لها . وابتدع هتلرما اطلق عليه الاشتراكية الوطنية اوائل العشرينات التي تنادي بمحاربة المفاهيم الديمقراطية والشيوعية على اساس ان الاولى تسمح بتسلل اقوام متخلفة الى المجتمع والثانية تؤدي إلى تقسيم المجتمع الى طبقات تعيق وحدة الشعب الالماني الذي يعده متفوقاً على بقية الشعوب ،ليسيطر من خلالها على الحكم في ألمانيا عام ١٩٣٣ لحين هزيمته في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ .. كما نادى البعض من الاحزاب القومية ،في أوقات معينة بالاشتراكية العربية على اساس خصوصية المجتمع العربي ،وغلب عليها التعميم والضبابية ، حيث حاولت التوفيق بين ما تدعو اليه الافكار الاشتراكية من تحليل علمي وبين ما يحملونه من مفاهيم لاتمت الى الاشتراكية بصلة.

وبشكل عام فقد كان العالم و الى وقت قريب ينقسم سياسياً وينضوي تحت جناح نظامين او فكرين أحدهما رأسمالي و آخراشتراكي ولد مناقضاً لـلاول ومناهضاً له وبينهما دول اخرى حاولت إن تشق طريقها بينهما بصعوبة لتحمل فكرا حاولت من خلاله أن تؤكد هويتها الفكرية الخاصة بمعزل عن صراع المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ،وكانت بريطانيا التي لاتغيب عنها الشمس تمثل وتقود المعسكر الرأسمالي قبل أفول نجمها بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ لتحل محلها الولايات المتحدة الاميركية ،التي صعد نجمها جراء ما تمتلكه من مصادر قوة و إمكانات أهلتها لاحتلال موقع الصدارة والقيادة لما كان يسمى بالعالم الحر ،بالمقابل ،ورغم التوجه الصيني الجديد في عهد الزعيم ما وتسي تونغ الذي اعلن قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ ،فقد كان الاتحاد السوفيتي يمثل ويقودالمعسكر الاشتراكي وما كان يسمى آنذاك دول أوروبا الشرقية وغيرها من الدول التي كانت تسعى لتطبيق النظام الاشتراكي فيها ،أما دول الخط الثالث ان صح التعبير فقد كان أبرز دعاته يوغسلافيا تيتو،لتلحق بها في خطوات متباينة مصر والجزائر وهند نهرو وأنديرا غاندي نوعا ما .

في ذلك الوقت كانت اغلب شعوب العالم الثالث في اسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية تتطلع لتحقيق اهدافها في الاستقلال والتحرر السياسي والاقتصادي من هيمنة الدول الرأسمالية او من الطبقات الحاكمة التي تتبع نهجها ،وتتطلع بشغف الى تطبيق المفاهيم الاشتراكية التي سحرتها ،وانخرط العديد من الأفراد في الاحزاب التي اعتمدت الاشتراكية العلمية بمختلف مسمياتها كنظرية في عملها ،لتواصل طريقها لتحقيق هذا الهدف النبيل .

في تلك الفترة كانت الحرب الباردة بين قطبي الرأسمالية ممثلة بالولايات المتحدة الاميركية والاشتراكية ممثلة بالاتحاد السوفيتي في أوجها لتنتهي بانهيار المعسكر الاشتراكي ،مع ما رافق ذلك من اخفاقات في التطبيق الاشتراكي في معظم، ان لم نقل كل الأنظمة التي رفعت احزابها شعار الاشتراكية ،وانحرفت عنها لخلق طبقات جديدة مستغلة في المجتمع ،كان من نتيجتها تخلف هذه الدول عن ركب التقدم في العالم والإبقاء على حالة التخلف والفقر وكبت الحريات وعدم العدالة بين شعوبها.

ولم يختلف العراق وشعبه عن ذلك حيث ركب موجة ما كانت تسمى بـ (التغيير الثوري) فكانت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ إيذاناً بانبثاق عهد جديد كان مؤملاً ان ينقل العراق من خلاله الى مصاف وضع آخر غير الذي هو عليه الآن ،فكان قانون رقم ٣٠ للإصلاح الزراعي وقانون رقم ٨٠ في مجال النفط ،وخروج العراق من نظام النقد الاسترليني،وما رافق ذلك من قوانين وإجراءات لتحسين المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة ،خطوات اولى لتحول سياسة العراق الإقتصادية نحو المفاهيم الاشتراكية ،بعيدا عن الافكار الرأسمالية . غير ان هذه المسيرة تعثرت ولم يكتب لها النجاح بسبب الانقلاب على الثورة في شباط ١٩٦٣،وتوالت عملية التعثر والانتكاسات منذ ذلك الحين حتى نيسان ٢٠٠٣الذي لم تستطع النخب التي تسلمت مقاليد حكم البلاد لحد الآن ، وضع معالم واضحة لسياستها الاقتصادية ،رغم ما يشير اليه الدستور من اعتماد نظام السوق ركيزة النظام الرأسمالي ورغم ما تشير اليه ممارسات وخطوات بعض المؤسسات الحكومية المتخصصة الحذرة من اتجاه نحو الخصخصة والتخلي عن القطاع العام والاتجاه بالعراق مجدداً ربما الى الرأسمالية .

يقول أحد المتخصصين في الشأن الاقتصادي ان أميركا وإجراء سياسة بريمر قد ارتكبت خطأً فادحاً في العراق باعتمادها وبحسب تعبيره طريقة (الصدمة) في محاولة تغيير النظام من هيمنة حكومية شبه مطلقة قبل ٢٠٠٣ الى نظام اقتصادي مشوه ،في حين ان ما كان عليه ان يتبعه هو خطوات تدريجية مدروسة يعتمد فيها على متخصصين في الشأن الاقتصادي العراقي بدلاً من اعتمادها وصفات جاهزة اثبتت فشلها في العراق وفي غيره من الدول بما فيها روسيا .

ونعتقد كرأي متواضع وبحدود معلوماتنا الاقتصادية الاولية ان واحدة من الإشكاليات التي كان على بريمر والذين اعقبوه في قيادة البلاد الانتباه اليها هو ان المواطن اعتاد ومنذ ١٩٥٨ تقريباً حتى ٢٠٠٣ الاعتماد كلياً على الدولة في التعيين وفي توفير الخدمات بمختلف انواعها بشكل شبه مجاني ،ومن التحكم بالسوق واسعار السلع خاصة الرئيسية منها، ناهيك عما تشكله البطاقة التموينية من دعم غير منظور،لذا فليس من السهل ان يتقبل ويستسيغ فكرة التخلي عن كل شيء بالسرعة التي جرت عليها ،كما ان مثل هذه العملية يفترض ان تسبقها إجراءات منها: تشجيع الشركات الاجنبية للاستثمار علها تمتص جزءاً من الخريجين وبقية الايدي العاملة التي تعاني البطالة والعوز .

وهنا لايمكن اغفال ما تنوء به الحكومة من مصاعب ابرزها الاجور والرواتب لإعداد هائلة من الموظفين السابقين او ممن اعيدو الى الخدمة لأسباب متعددة وهم باعتراف كل المعنيين يفوقون الحاجة بكثير ،بل ان بعضهم لايجد مكانا يجلس عليه ولا يمارس اي عمل يذكر لاسيما في المنشآت الصناعية التي لم يعد لها وجود يذكر بعد ما تعرضت اليه من عمليات نهب واسعة يقال ان بعضها مقصود ،كما ان تخريب وتدمير البنى التحتية الذي رافق ما جرى في نيسان ٢٠٠٣ والاخطاء التي رافقت بناء العملية السياسية وانعكاسها على الوضع الامني الذي بقي غيرمستقر رغم التحسنات الامنية التي جرت هنا وهناك ،وانفلات السوق بهذا الشكل وتهريب الاموال ،وغيرها كلها قد اثرت على مجمل الوضع العام في العراق ومنه الجانب الاقتصادي وحالت دون وضع تخطيط سليم وسياسة واضحة المعالم تحدد ملامح النظام الجديد والتحول من سيطرة القطاع الحكومي في الغالب على كل شيء الى نظام السوق .

ولابد من الاعتراف بأن العراق وفي واقع الحال ،شأنه شأن العديد من دول العالم الثالث ،لم يشهد توجهاً حقيقياً للتطبيق الا شتراكي ،رغم ما حصل فيه من عمليات تأميم للمصارف والمصانع وإنشاء عدد من التعاونيات وغيرها من الانشطة التي كرست لرأسمالية الدولة ،ولم تفلح في الانتقال الى مراحل اخرى ،بسبب عدم وجود أيدولوجية واضحة ومحددة في هذا المجال . ومراجعة سريعة لما حصل في العراق منذ ١٩٦٣حتى ٢٠٠٣ تؤكد ما ذهبنا اليه .

الآن والعراق يعيش حالة تحول كبيرة في شتى المجالات كيف عليه ان يتعامل مع الحالة الجديدة لكي يجنب شعبنا نتائج تجارب فاشلة ويرسم خطوات صحيحة لبداية مسيرة جديدة تنتشله مما هو فيه. نعتقد ان هنالك خطوات ضرورية ينبغي القيام بها لتصحيح ماآل اليه الحال ومنها بحسب رأينا المتواضع:

أولا : وضع برنامج واضح لعملية الخصخصة تضع في اعتبارها اهمية عدم التفريط بالمشاريع الستراتيجية مثل الحديد والصلب والبتروكيمياويات والفوسفات وما شابهها والتي ليس بمقدور القطاع الخاص المحلي في الوقت الحاضر النهوض بعملية إعادة الحياة لمثل هكذا مشاريع .

ثانياً : إن التحول لنظام السوق لايعني استمرار حالة الانفلات في عملية الاستيراد والتصدير حيث ان تجارب اكثرالدول تمسكاً بالرأسمالية تشير الى وجود ضوابط ومحددات تتطلبها ضرورات حماية الاقتصاد الوطني ،لذا لابد من اجراءات فعالة في هذا المجال .

ثالثاً : رغم ان الوضع الامني ما زال هو العائق الكبير لاستقطاب الرساميل الاجنبية ،إلا أن هنالك عدداً من المناطق تعيش حالة استقرار امني مطمئن يمكن من خلاله تشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي على الاستثمار فيه ،مع الانتباه الى ان هذه العملية يجب ان لاتحصر في مجال المشاريع العقارية ،حسب بل تتوسع لتشمل الولوج في صناعات متعددة لإسيما ان في العراق موارد غنية تشكل محفزا لقيام مثل تلك المشاريع .

رابعاً : إيجاد حلول واقعية للنهوض بالقطاع الزراعي وانتشاله مما هو فيه من تعثر واضح وتراجع في دوره الى الحد الذي صار استيراد المحاصيل من الخارج واقعاً تمليه حاجة السوق ،وهجر الفلاح الأراضي الزراعية لأسباب عديدة من بينها عدم توفر المياه .

وبشكل عام فإن مقومات تحقيق نهضة اقتصادية في العراق متوفرة سواء في ما أشرنا إليه أو في قطاعات اخرى من أبرزها النفط والسياحة، غير ان المطلوب أولا تحديد ملامح الطريق بشكل واضح ، للشروع بعدها وبمشاركة فاعلة من القطاع الخاص لإرساء أسس البناء الجديد للعراق وعلى مختلف الصعد .

وعودة من الخاص على اهميته ونقصد به العراق الى العام لنجيب على التساؤل الذي كان عنوان موضوعنا نعتقد ان الاشتراكية تعرضت الى عملية تشويه في التطبيق بعضها ربما يكون مقصوداً والآخر نتيجة عدم فهم حقيقي لشروط التطبيق الاشتراكي التي تنادي باعتماد التحليل العلمي للظروف والمعطيات والتحرك في ضوئها ما ادى الى التحجر والتقوقع ضمن حالة واحدة . وفي كل الاحوال فإن الواقع على مرارته ،ورغم استمرار انحيازنا للخيار الاشتراكي ،يملي علينا الإقرار بان التجارب الاشتراكية فشلت في خلق نموذج يلبي حاجات الفرد الانسانية والمادية في آن معا ،على عكس نموذج التجارب الرأسمالية التي سبقت المعسكر الاشتراكي باشواط وتجاوزته . وتمكن النظام الرأسمالي من تصوير المجتمعات فيه وكأنها الجنة في الارض ،وسواء كانت هنالك مبالغة مقصودة في خلق هذه الصورة ام لا ،فان النظام الرأسمالي نجح في كسب معركته مع المعسكر الاشتراكي ،وكلنا يتذكر كيف ان المواطن في الاتحاد السوفيتي كان يتحين الفرصة للهرب من (نار) الاشتراكية الى (جنة) الرأسمالية، وكذا الحال في بقية دول المعسكر الاشتراكي التي زاد حال تفككه وانهياره السريع من الارتماء في احضان الرأسمالية التي تبدو متفاخرة بنصرها في زمن العولمة . فهل فعلاً انتصر النظام الرأسمالي على النظام الاشتراكي أم إن حالة النصر مؤقتة وموهومة ؟ وماهي الخيارات المتاحة في هذا العصر أمام شعوب اغلب دول العالم الثالث ومنها العراق ؟

أسئلة نضعها أمام المتخصصين من سياسيين واقتصاديين للإجابة عليها.

نحو ثقافة استهلاكية إيجابية

د. مهدي صالح دوّاي

يشكّل الاستهلاك الفعّالية الأكثر تأثيراً في قرارات الناس ، لارتباطه المتعدد بقضاياهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والتكنولوجية والصحية والدينية .... الخ ، ومايعزز تلك المساحة التي يشغلها ، هو تعدد الحاجات وتطورها وتشعبها ، مما يجعل من الاستهلاك قضية متطوّرة ، ومحورا للتنظير الفكري المتجدد زمنيا.

فقد حث الموروث الديني على مبدأ الاعتدال في الاستهلاك تماشيا مع الفلسفة الروحانية للدين الإسلامي ، والتي تتناغم مع العقول دون البطون ، وتؤسس لبناء النفس البشرية ومن خلالها المجتمعات الايجابية الفاعلة ، ومعظم الآثار الأدبية الخالدة قد لعبت على أوتار النزعة البشرية المتهالكة على إشباع الرغبات .

وقد انتكست سمة الاعتدال الاستهلاكي للمرة الأولى بانتصار الرأسمالية فكرا وتطبيقا ، بفعل قوانينها المادية ، إذ أطلق العنان للرغبات الجامحة في ظل تفاوت طبقي صارخ ، وظروف تاريخية مواتية لنشأة الرأسمالية ، ولعل خير تجسيد لهذه الرؤية ماجاء به العالم الأمريكي (روستو) ، فنظريته عن مراحل النمو ، كانت غايتها النهائية ، وصول المجتمعات إلى مرحلة الاستهلاك الشعبي الوفير ، وهو ما تمثل واقعيا بالنمط الاستهلاكي للمجتمع الأمريكي ، وكانت الانتكاسة الثانية ، إيديولوجية ، عندما انهارت الأنظمة غير الرأسمالية في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين ، مما قاد الكثيرين للاعتقاد بان الرأسمالية هي النظام الأفضل ، وبالتالي الامتناع عن فحص أهدافه بصورة ناقدة رغم العديد من النواقص التي رصدها وانتقدها أنصار الرأسمالية أنفسهم .

و يرى الأنصار إن التغير نحو القيم غير المادية يتأثر بـ (تبدّل القيم عبر الأجيال) ، إذ يؤكد الأفراد الذين يولدون ضمن مستويات عالية من الضمان المادي – التي توفرت في الرأسمالية المتطوّرة – الرفاهية (غير المادية) ، لأن التنشئة الاجتماعية خلال سني التكوين ، قد خلقت توجهات متأصلة بعمق نحو القيم ما بعد المادية ، وقد توصل باحثان أمريكيان إلى أن نسبة من تجاوب مع القيم ما بعد المادية باتت واضحة جدا ، إذ تضاعفت من ٩٪ عام ١٩٧٣ إلى ١٨٪ عام ١٩٩١ ، وهي الآن في مستوى يفوق الـ ٢٥٪ . ويدخل في هذا الاتجاه ما اصطلح على تسميته بـ (البساطة الإرادية) ، التي وصفها احد أنصارها بأنها (طريقة للحياة بسيطة خارجيا وغنية داخليا، ، إنها اختيار واع للحياة بما هو قليل على سبيل الاعتقاد بأننا سوف نستعيد المزيد من الحياة في أثناء هذه العملية) ، ويسترسل هذا الكاتب في عقد مقارنة بين الفقر والتبسيط الإرادي حينما يوصف الفقر بأنه ليس اختياريا بينما البساطة اختيار واع ، وان الفقر كابح ، بينما البساطة عمل تحرري ، والفقر يولد معاني الضعف والسلبية واليأس ، في حين أن البساطة تربي التأهيل الشخصي والإبداع ، ومعنى الفرص المتاحة على الدوام .

لقد تزامن مع طرح تلك الأفكار المزيد من الدعوات التي تراهن على اعتماد ثقافة ايجابية للاستهلاك قادرة على تحقيق قدر مناسب من العدالة الاجتماعية ، وتأمين متطلبات التنمية المستدامة من خلال التركيز على تأمين الحاجات غير المادية (حاجات صديقة للبيئة) ، فنجد أن العديد من ممارسات السياحة الخضراء ، وهندسة البناء المعاصرة ، وأنماط التغذية النباتية ، وممارسة الرياضة لجميع الأعمار ..، وغيرها قد ساهمت في التقليل من مظاهر الاستهلاك المظهري السيئة ، لاسيما ان معظم النظريات الاجتماعية والنفسية ومن قبلها الديانات السماوية تجزم بضعف العلاقة مابين السعادة والثراء .

إن مدناً قد بالغت بماديات المعاصرة قد ركزت كثيراً على ثقافة الحجر دون ثقافة البشر ، مما ولّد انطباعا بالغربة الاجتماعية داخل البلدان ، وبدا إيقاع الحياة أسرع من نبضها الانسيابي الجميل ، فتولدت أنواع عديدة من الضغوط النفسية وأشكال متنوعة من أمراض العصر المزمنة ، وأصبحت أهداف المسرفين تتجه نحو الجزر الهادئة والعودة إلى حياة الفطرة ، من خلال أنماط البساطة الإرادية للاستهلاك .

ويمتاز المجتمع العراقي – من خلال رصد تجربته التنموية المعاصرة – بنزعة استهلاكية غير منضبطة ، مردّها شدة التباين في مدخولاته المالية بين فترة وأخرى ، فعقد السبعينات بوفرته المالية ولّد شراهة استهلاكية لإشباع سلة حاجاته المادية والخدمية ، وبرغم أن تلك النزعة كانت مبررة في حينها ، إلا أنها بقيت سلوكا معتادا" للعقود اللاحقة التي شهدت انحسارا واضحا في مستويات المعيشة ، فتعرض الفرد العراقي إلى أنواع من الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، أثرت بشكل واضح على ثقافته الاستهلاكية .

وقد هيمنت بشكل مباشر ظروف الحصار الاقتصادي والهواجس الأمنية على الطبيعة الاستهلاكية للفرد العراقي ، إذ نجد أن سلم أولوياته يبتدئ بإشباع الحاجات الأساسية المبقية لجسده على قيد الحياة على حساب الحاجات المحفزة لقدراته العقلية والفكرية ، والملاحظ أن هنالك تجانسا في هذا السلوك لدى شرائح المجتمع كافة ، فحتى ذوو الدخول العالية ينهجون نمطا استهلاكيا في إطار إشباع الحاجات البايلوجية ، ولكن بدرجة عالية من البذخ ، ونتيجة لتلك السلوكيات فقد انحسرت إبداعات الفرد العراقي بشكل ملحوظ على مستوى المنظومات الفكرية المحلية ، وامتداداتها الدولية .

من هنا فإن تأسيس ثقافة استهلاكية إيجابية ستكون قادرة على إعادة بناء المجتمع العراقي وفقا لدوره التاريخي وتطلعاته المستقبلية ، وتقع على الجميع مسؤولية هذا التغيير وفقا للأدوار والإمكانات المتاحة ، فالحاجة تبدو ماسة لتهيئة بيئات نوعية لتلبية الحاجات غير المادية ، بعدما جزع الناس من هموم الحاجات المادية الأساسية ، وقد اثبت الإقبال الشديد على السفر والتنزه مدى أهمية توفير تلك الفضاءات لإزاحة الهموم عن النفوس ، في حين ستسهم برامج ثقافية ورياضية ترفيهية في إعادة بث روح الدعابة والتسامح لدى المجتمع العراقي ، وبهدف إشباع الجوانب الترويحية ينبغي البدء بحملة الحدائق العامة والأحزمة الخضر التي تجلب الصفاء للنفس وتنمي الذوق الراقي ، ولا ينسى التراث برموزه الجميلة المستوحاة من تاريخ العراق ، فمن عادة الشعوب أن تروج لسلعها التراثية ، وإحياء المناسبات التراثية والشعبية لها.

إن ثقافة الاستهلاك أصبحت جزءاً من الذوق العام والذي يعد بدوره جزءاً من الهوية الحضارية للبلد ، على سبيل المثال ، ان مقولة (القاهرة تؤلف وبيروت تطبع وبغداد تقرأ) لم تأت من فراغ ، بل كانت جزءا من منظومة القيم الفكرية ، فليس من الإنصاف أن تهمل هكذا سمات راقية كانت لصيقة بالمجتمع العراقي الولود لكل ما هو حضاري ومشرق ، ناهيك عن قائمة مندثرة من عادات الاستهلاك ذات الأبعاد الفكرية الراقية ، إضافة إلى أن للاستهلاك مراحل من التطور ترتبط بالطفرات التكنولوجية المتعاقبة ، مما يلزم علينا الرصد العلمي لسلوك المستهلك العراقي للوقوف على خفايا هذه الإشكالية المعقدة ، إذ يلزم الأمر المزيد من التركيز على الجوانب غير المادية في حياة الفرد العراقي ، فرهان التحضر يقاس بميول الناس ونزعاتهم الاستهلاكية .

تضاؤل النزعة القومية والوطنية في عوالم الغد

أوس عز الدين عباس

يمر العالم بتغييرات كبيرة وهائلة ، ويشهد ازدياداً متسارعاً في الحركة السكانية واختلاط الأعراق واللغات والعقائد والأديان والثقافات ، وذلك ناجم عن الهجرات البشرية الضخمة التي لم تعد تعترف بالحدود الفاصلة بين الدول ، فقد حدث توغل سريع في أرجاء بلدان العالم في مختلف جوانب الحياة وهدم الحواجز الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة بين الشعوب ، والتقدم العلمي والتكنولوجي في جميع مجالات حياتنا اليومية ، بما فيها تطور أساليب الاتصال نتيجة للثورة الإلكترونية وما يترتب عليها من تدفق المعلومات وسهولة التعرف على أحداث العالم ، ساعدت كلها على أتساع نظرة الإنسان إلى ذاته والى وضعه في العالم ككل ، بحيث جعله يشعر بأنه جزء مهم من العالم الواسع الفسيح المتنوع وليس مجرد مواطن بسيط يعيش ويحيا في مجتمع له مساحته الجغرافية الضيقة المحدودة .

يبدو أن هذا الوضع الجديد اصبح من أهم الموضوعات التي تشغل بال اكثر المفكرين بالعالم باعتباره احد الملامح الأساسية المميزة للقرن الحادي والعشرين ، وان كان في نفس الوقت يثير كثيرا من الجدل حول النتائج التي سوف تترتب عليه ، نظراً لتعارضه الشديد مع ما اعتاد عليه المجتمع البشري من ظهور مفهوم القومية و تنظيم العلاقات الإنسانية والسياسية وفق هذا المفهوم التنظيمي ، وقد ساعدت على قيام هذا الوضع الجديد حالة الاضطراب الشديد وازدياد كثافة التناقضات الاجتماعية التي يعانيها المجتمع الإنساني المعاصر في العقود القليلة الماضية ، رغم المزاعم التي تهدف الى ردم الفجوة الاقتصادية والثقافية بين شعوب العالم وتوفير حد أدنى من التجانس وعلى جميع المستويات ، إذ يقابل ذلك في نفس الوقت ازدياد الميل لدى الكثير من هذه الشعوب الى التباعد الاجتماعي والسياسي والثقافي عن التأثيرات الخارجية وظهور نزعات محلية وإقليمية تعكس الرغبة في الانفصال والاستقلال تأكيداً للهوية الخاصة بها ، فثمة نوع من الازدواجية المتمثلة في محاولة التقريب والتنسيق القائمة على ترسيخ التجانس وإزالة الفوارق بين الثقافات والشعوب من ناحية ، وازدياد النزوع نحو الاتجاهات الانفصالية وارتفاع وتأجج النعرات العرقية من ناحية أخرى ، مما يجعل صورة المستقبل لدينا غير واضحة في كثير من الأحيان ، لكن هذه التناقضات لم تمنع الفرد العادي في المجتمع المعاصر من الشعور بقوة ارتباطه بغيره من البشر خارج حدود مجتمعه الجغرافي ، ومشاركته الآخرين والبعيدين عنه مكانياً في كثير من جوانب الحياة المعاصرة المعقدة وتعاطفه مع آمالهم وأفكارهم ومستقبلهم بدرجة لم تكن معهودة من قبل .

الظروف الحالية المعقدة تقتضي إذن وجود أشكال وأنواع جديدة من التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية والسياسة تتجاوز إمكاناتها و قدراتها حدود الدولة الحديثة ، وتعمل على توطيد وترسيخ مفهوم ما بعد القومية لكي يحل محل النزعات الوطنية والقومية التي تقوم على التعصب العرقي والديني ، وتكون بذلك مصدراً للصراع مع الآخر، مثلما هو حاصل حالياً في العلاقات المتوترة بين الدول ، لذلك سوف يواجه هذا الأتجاه الجديد مقاومة عنيفة كنتيجة طبيعية ومنطقية للرغبة بالاحتفاظ بالهوية الثقافية للشعوب التي تعتز بانتماءاتها القومية والوطنية ، وإن بعض المفكرين يذهبون الى أبعد من ذلك فيتصورون بأنه لم يعد في العالم الآن من يريد الاستقلال تماما ، لان العصر الحالي هو عصر التكتلات الكبرى ، وانه من خلال العقود القليلة القادمة سوف يشهد العالم قيام نظام ((هجيني)) جديد ناشئ عن تداخل الاعراق واللغات والديانات والمصالح ، نتيجة لموجات الهجرات البشرية الضخمة على مستوى العالم ، وإتاحة المزيد من الفرص للتعرف على الآخرين واحترام ثقافاتهم ، مما يؤدي في آخر الأمر إلى قبول الآخرين وتهذيب حدة النزعات القومية والوطنية التي تثير الشكوك والصراعات المتبادلة ، وواضح ان الشعور بضرورة الاعتراف بما بعد القوميات ومحاولة تنفيذها على أرض الواقع جاء استجابة لضغوط بعض التطورات التي حدثت في تسعينات القرن الماضي بوجه خاص ، مثل اشتداد وطأة تكنولوجيا المعلومات كوسائل قللت من التأثيرات السلبية للفوارق المكانية والزمانية بين الثقافات والشعوب ، لكنها تدرك مخاطر هيمنة التكتلات السياسية الكبيرة ، وازدياد الوعي بفاعلية تيارات العولمة بإيجابياتها وسلبياتها بالنسبة للكيانات الصغيرة .

وعلى أية حال فإن التغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية تتضافر الآن للقضاء على النزعات الوطنية والقومية التي تعزز الانفصال والعزلة ، ويكاد مفهوم القومية التقليدي يفقد جانبا من مغزاه القديم ، ولم تعد الدولة من العناصر الأساسية في التماسك الاجتماعي وفي تحقيق درجة أعلى من التطور والرقي والتقدم التاريخي ، والظاهر أن الدولة القائمة على فكرة القومية تمر الآن بأزمة كبيرة ، وإن عمليات الهجرة على مستوى كوكب الارض سوف تؤدي الى استقلال الهويات عن الابعاد والعوامل المكانية والاقليمية والمحلية ، في عالم يتجه نحو التقارب نتيجة لاتساع نطاق الهجرات الجماعية وتدفق المهاجرين ورؤوس الاموال والتكنولوجيات والأيدولوجيات المتضاربة.

وقد أخذ العالم المعاصر يمد فكره وبصره الى ما وراء حدود الدولة ويتصور إمكان وجود شكل جديد من السيادة ، ورغم كل ذلك سوف توفر الوسائط الالكترونية مصادر ثرية للخيال عن الذات وعن العالم وقد يكون هذا صحيحاً على الأقل في افكار المفكرين الذين يتغاضون عن قوة وعمق المشاعر القومية والوطنية ، رغم الإيمان بأهمية التكتلات السياسة الكبرى ، وان الأمة لم تعد لها مصالح واضحة وبسيطة وموحدة أمام الهجرة البشرية وأمام تعقد التركيب السكاني لغوياً وثقافياً ، نتيجة للهجرات البشرية الكاسحة التي شهدها المجتمع في السنوات الأخيرة .

ومهما يكن الأمر فإن مشاعر الكراهية العميقة والمتوارثة إذا كانت تقف وراء قيام فكرة القومية ، فإن تطور التاريخ يشير الى أن هذه التكوينات لم تستطع الصمود طويلاً أمام المتغيرات المستقبلية ، والهجرات البشرية والتداخلات السكانية والاحتكاكات الثقافية ، والتي سوف تجرف أمامها الكيانات السياسية الصغيرة الناشئة ، والتي تقوم على الاعتزاز المبالغ فيه بالماضي والتمسك بالتاريخ بدلاً من توجه جهودها نحو المستقبل والعمل على تحقيق التقدم الذي يتطلبه ذلك المستقبل .